



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل - كلية الادارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

اثبات الائتمان المصرفي على اجمالي الاستثمار في العراق

للمدة 2005-2021

بدراسة مقدمة من الطالبة

مريم كاظم جاسر

الى قسم العلوم المالية والمصرفية في كلية الادارة والاقتصاد كجزء من متطلبات

ذيل شهادة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية

بإشراف

د. ايهاب عبد السلام محمود

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ مَا
خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٥﴾﴾

صدق الله العلي العظيم

الاهداء

إلى أمي

أيها العشقُ المقدسُ والملاكُ الطاهرُ إليك يا سيدتي أهدي تخرجي وكلماتي تنحني إجلالاً لك أيها
الرحمة والحنان والعطاء

إلى أبي الغالي

أيها الإنسان الجميل يا سندي وذخري أهدي إليك تخرجي يا حسي أيها الأب الحنون

والى اخوتي

وحمي ظهري وذخري وثروتي العظيمة

الشكر والتقدير

قال تعالى (ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه) صدق الله العلي العظيم (لقمان: ص ١٥٥)

وقال رسول الله الكريم (صلى الله عليه وآله وسلم): (من لم يشكر الناس لم يشكر الله عز وجل) صدق رسول الله

احمد الله حمداً طيباً مباركاً على السموات والأرض على ما أكرمني به من إتمام هذه الدراسة التي أرجو أن تنال رضا

ثم أتوجه بخزير الشكر والامتنان الى كل من:

الدكتور الفاضل د. ايهاب عبد السلام

بالإشراف على هذا البحث وتكريمه بتصحي وتوجيهي .

المستخلص

في العديد من البلدان ، يلعب الائتمان المصرفي المقدم من البنوك ، دوراً مهماً في تطوير الاستثمار وتوجيهه ، من خلال توجيه النشاط الاقتصادي إلى المشاريع الاستثمارية التي يحتاجها البلد ، والتي تساهم في نمو الاقتصاد . تأتي أهمية البحث من خلال أهمية الائتمان المصرفي واثره في الاستثمار الاجمالي العراقي. و يعد الاستثمار ذو أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية ، فهو يعمل على زيادة الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وارتفاع نصيب الفرد منه وبالتالي تحسين مستوى المعيشة لذا أردنا معرفة أهم محددات والائتمان المصرفي والاستثمار الاجمالي.

لذا فان الهدف الرئيسي للبحث هو قياس قوة العلاقة واتجاهها بين الائتمان المصرفي والاستثمار، ودراسة اثر الائتمان المصرفي على الاستثمار في العراق للمدة (2005-2021). وقد تم الاستناد على النظرية الاقتصادية لصياغة فرضية البحث والتي مفادها بانه للائتمان المصرفي دور مهم ومؤثر على اجمالي الاستثمار في العراق. تم الاستعانة بالبرنامج الاحصائي SPSS في اجراء التحليل القياسي وتم التوصل الى النتائج الآتية: ان معامل ارتباط (بيرسون) يساوي 0.85 مما يدل على قوة العلاقة الخطية بين المتغير المستقل (الائتمان المصرفي) و المتغير التابع (الاستثمار). كما ان معامل التحديد بلغت قيمته 0.73 ويعني ان متغير الائتمان المصرفي يفسر (73%) من التغيرات الحاصلة في الاستثمار. اضافة الى ان قيمة مستوى المعنوية بالنسبة لاختبار t هي اقل من 0.05 لمعلمة الحد الثابت ولمعلمة الميل مما يدل على معنوية الحد الثابت ومعنوية متغير الائتمان المصرفي على التوالي، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية .

المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	الآية القرآنية
ت	الاهداء
ث	الشكر والتقدير
ج	المستخلص
ح	المحتويات
1	المقدمة
2	(منهجية البحث)
8-3	المبحث الاول (الائتمان المصرفي)
20-9	المبحث الثاني (الاستثمار)
24-21	المبحث الثالث (الجانب التطبيقي)
25	المبحث الرابع (الاستنتاجات والتوصيات)
27-26	المصادر

يمثل الائتمان المصرفي نشاطا مصرفيا غاية في الأهمية سواء بالنسبة للاقتصاد القومي أو بالنسبة لإدارة البنوك والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى. ولذلك فهو يعتبر من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية ، إذ لا تقف آثاره الضارة على مستوى البنك أو المؤسسة المالية الوسيطة وإنما تصل أضراره إلى الاقتصاد الوطني إذا لم يحسن استخدامه فالائتمان المصرفي في حالة انكماشه يؤدي إلى كساد وفي حالة الإفراط فيه يؤدي إلى ضغوط تضخمية ، وكلا الأمرين له آثار اقتصادية غاية في الخطورة ويسبب اختلالات هيكلية قد تصعب معالجتها .

إن الائتمان يساعد في استحداث قدر من وسائل الدفع يتناسب حجما ونوعا مع متطلبات الحياة الاقتصادية للمجتمع كما أنه يزيد من كفاءة عملية تخصيص الموارد الائتمانية سواء في مجال الاستهلاك أو الاستثمار أو في مجال الإنتاج وهو كذلك يحدد مستوى الدخل القومي النقدي ، حيث من المتوقع أن ينخفض مستوى الدخل إذا كان معدل خلق الدين الائتماني ضئيلا ويرتفع إذا كان كبيرا ، وعليه فإن الائتمان يقوم اليوم بوظائف عديدة وهامة لم يعد ممكنا أن تستقيم أحوال الحياة الاقتصادية بدونه .

فلم يعد الفقراء ومحدودي الدخل هم الذين يلتمسون طريق الائتمان بل إن الأغنياء هم أهم طالبي الائتمان والدولة أصبحت أكبر المقترضين في الوقت الحاضر .

وقد تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث هي كالآتي: تضمن المبحث الاول الجانب النظري للائتمان المصرفي. والمبحث الثاني تضمن الجانب النظري للاستثمار. اما الجانب التطبيقي فقد ذكر في المبحث الثالث.

منهجية البحث

1- أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث بدراسة اثر الائتمان المصرفي في الاستثمار الاجمالي العراقي، حيث يعد الاستثمار ذو أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية ، فهو يعمل على زيادة الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وارتفاع نصيب الفرد منه وبالتالي تحسين مستوى المعيشة لذا أردنا معرفة أهم محددات والائتمان المصرفي والاستثمار الاجمالي.

2 - مشكلة البحث

يمكن طرح مشكلة البحث الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي :

الى اي مدى يؤثر الائتمان المصرفي على اجمالي الاستثمار في العراق ؟

3- هدف البحث :

- قياس قوة العلاقة واتجاهها بين الائتمان المصرفي والاستثمار.
- دراسة اثر الائتمان المصرفي على الاستثمار.

4- فرضية البحث :

للائتمان المصرفي دور مهم ومؤثر على اجمالي الاستثمار في العراق.

5- حدود البحث

الحدود المكانية : جمهورية العراق

الحدود الزمانية : 2005-2021

الدراسات السابقة

دراسة (**Blinder & Stiglitz , 1983**) : هدفت هذه الدراسة إلى بيان العلاقة بين الائتمان المصرفي (ممثلا باحتياطيّات البنوك التجارية) والنشاط الاقتصادي الأمريكي (ممثلا بالنتاج المحلي الإجمالي) خلال الفترة ١٩٥٢-١٩٨١ ، واستخدمت طريقة الإنحدار الذاتي المتعدد في التقدير ، وتوصلت إلى أن هناك أثر إيجابي لهذه الاحتياطيّات علي الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي .

دراسة (**Afonso & Aubyn , 1998**) : هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الائتمان المصرفي علي النشاط الاقتصادي في البرتغال خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٧ وذلك باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي المتجه (VAR) ، وتوصلت

الدراسة إلى إيجابية تأثير الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي البرتغالي ، وبينت وجود قوة تفسيرية للائتمان المصرفي في تفسير الرقم القياسي الصناعي كمتغير ممثل للنشاط الاقتصادي .

دراسة (Hofman , 2001) : بحثت في العلاقة بين الائتمان الموجة للقطاع الخاص والنتاج المحلي الإجمالي في سنة عشرة دولة صناعية خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٥ ، وذلك من خلال استخدام المتغيرات التالية في نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) : الائتمان المصرفي ، الناتج المحلي الإجمالي ، سعر الفائدة.وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين الائتمان المصرفي والنتاج المحلي الإجمالي .

دراسة (الخليل ، ٢٠٠٤) : عملت على تحديد العلاقة بين الاستثمار والتسهيلات الائتمانية ومستوى معنوية هذه العلاقة وإذا ما كان تأثيرها جوهري أم لا ، ومن ثم البحث في العلاقة السببية بين تطور أداء السياسة الائتمانية ونمو الاستثمارات في فلسطين ، وتوصلت إلى أن زيادة التسهيلات الائتمانية من شأنها أن تلعب دور القائد الذي يعمل على تحفيز الطلب الاستثماري الخاص

دراسة (Araby , 2012) : هدفت لقياس أثر القروض المصرفية الاستثمارية الممنوحة من البنوك التجارية العاملة في مصر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠١ علي النمو الاقتصادي ، وأظهرت نتائج الدراسة مرونة الإنتاج بالنسبة للجانب الائتمان المصرفي الموجة للقطاع الاستثماري على مستوى الاقتصاد والذي ينعكس إيجابيا على الناتج المحلي الإجمالي

دراسية (المعلل ، ٢٠١٢) : هدفت لقياس أثر التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية على الاستثمار الخاص في الأردن خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٢ ، باستخدام نموذج الإتحاد الذاتي المتجه (VAR) وتوصلت الدراسة إلى عدم معنوية التسهيلات الائتمانية بالنسبة للاستثمار الخاص في الأردن .

المبحث الاول

الائتمان المصرفي

أولاً : مفهوم الائتمان المصرفي

يعد الائتمان المصرفي ذا شأن كيفية المفاهيم الأخرى في المجالات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية ، فقد عرف بشكل عام بأنه عملية تزويد الأفراد والمؤسسات و المنشأة في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة (1) .

ويعرف بأنه تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها امداد الأفراد والمؤسسات والمشروعات في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال مع فوائدها والعمولات المستحقة عليها وجميع المصاريف اما دفعة واحدة ، أو على أقساط في تواريخ مسجلة ومحددة مسبقا (2) .

كما يعرف بأنه الثقة التي يعطيها المصرف للعميل سواء أكان معنوياً أو طبيعياً ، حين يمنحه مبلغاً من النقود أو يكلفه به خلال مدة زمنية متفق عليها بين الطرفين ، ويجب أن يقوم المقترض بالوفاء بالتزامه عند نهاية المدة ، لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف ويتمثل في العمولات والفوائد .

وعليه فإنه عقد يتعهد بمقتضاه المقرض (المصرف) بتسليم عميله المقترض مبلغ من النقود أو يضعه في حسابه ، مقابل التزام العميل برد هذا المبلغ عند حلول الوقت المتفق عليه مضافاً إليه عوائد القرض ، وعمولة المصرف ، ومن ذلك نجد أن الائتمان المصرفي هو ابسط صور الاعتمادات المصرفية حيث يضع المصرف المبلغ تحت تصرف عميله ويمكن للعميل التصرف بالمبلغ دون شرط أو قيد(3) .

كما عرف الائتمان المصرفي بأنه عملية تعاقد ذات عوض تحتاج إلى فترة زمنية وتستدعي قيام الثقة بين المتعاملين المقرض والمقترض ان يشترط المصرف الثقة بالمقترض(4)

كما يمكن تعريف الائتمان المصرفي بأنه إمكانية الفرد أو المؤسسة التجارية أو السلطات الحكومية في الحصول على قيم حالية (نقود ، خدمات ، بضائع) بتأجيل التسديد عادة على شكل نقد في وقت محدد بالمستقبل (5)

(1) الدوري، زكريا و السامرائي، الذبحاوي، د.حسن كريم و الموسوي، نورة عواد عبد العزيز، إدارة السيولة المصرفية وعلاقتها بالائتمان المصرفي " دراسة مقترنة بين المصارف التجارية العراقية والأردنية الخاصة"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 4، 2006، 74.

(2) عبد العزيز، سعيد سامي، محمد محمود العجلوني ، النقود والبنوك والمصارف المركزية. دار البيازور العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2010، ص 194

(3) البناء، محمد علي محمد احمد، القرض المصرفي "دراسة تاريخية مقارنة بين الشريعة السالمية والقانون الوضعي، ط1، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، بيروت، 2009، ص452 .

(4) عبد الحميد، عيد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وادارتها، دار الجامعة مصر، ط1، 2007، ص 143

ومن الجدير بالذكر أن مفهوم الائتمان المصرفي يرتبط بمفاهيم أخرى مثل السياسة الائتمانية التي تعد مجموعة تنظم أسلوب دراسة ومنح التسهيلات الائتمانية وأنواع الأنشطة والقطاعات الاقتصادية التي يمكن تمويلها وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها وأنواعها واجال استحقاقها وشروطها الرئيسية ، كما تحدد الخطوط العامة التي تحكم نشاط المصرف في مجالات قرار منح التسهيلات الائتمانية ومتابعتها بما يكفل سلامة توظيف وحسن استخدام امواله بهدف تحقيق افضل عائد واتخاذ ما قد يلزم من احتياطات إذا ما طرأت أي تطورات سلبية على أي عنصر من العناصر التي استند اليها المصرف في قرار منح الائتمان ، وان الهدف الأساس للسياسة الائتمانية في المصارف هو تحديد أنواع القروض التي تقع ضمن خطة المصرف لتمويلها بالشكل الذي يمكن أن يضمن ربحية المصرف ، إذ لا بد للمصرف من أن يستثمر الودائع الموجودة لديه في مجالات ومشاريع ذات ربحية عالية مع مراعاة متطلبات السيولة ، فالتوازن بين متطلبات السيولة ومتطلبات الربحية يتحقق من خلال السياسات الائتمانية الواعية والمدروسة⁽⁶⁾ .

وكذلك الجدارة الائتمانية التي تعني قابلية الحصول على الائتمان وتعد مهمة وشرطا ضروريا في تمكين العميل من الحصول على طلبه من الائتمان وبشروط أفضل وهنا يتم تحديد الجدارة الائتمانية بالملاءة المالية والسمعة والشهرة والحصة من السوق تحسنت الجدارة الائتمانية للعميل .

ثانيا: أهمية الائتمان المصرفي

يعد الائتمان المصرفي واحداً من القنوات النقدية التي لها دور فعال في الاقتصاد الوطني ونموه ومصدر مهم من مصادر اشباع الحاجات التمويلية لمختلف القطاعات الاقتصادية ، ويمكن للباحث عرض أهميته من خلال الوظائف الآتية :

1. يسهم للائتمان المصرفي في تطوير النشاط الاقتصادي ، اذ تعمل القروض على خلق فرصة العمل وزيادة القوة الشرائية للأفراد وتحسين مستوى المعيشة ، فإن تحديد حجم الائتمان المصرفي المقدم من قبل المصارف التجارية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية يعد أمرا ضروريا وذلك لحساسية تأثيره في النشاط الاقتصادي فانخفاضه يؤدي إلى كساد النشاط الاقتصادي وفي حالة زيادته يؤدي إلى ضغوط تضخمية وأن كلا الحالتين تسبب حدوث آثار اقتصادية خطيرة يستوجب معالجتها⁽⁷⁾ .

2. يسهم الائتمان المصرفي في رفع معدلات الاستهلاك للأفراد محدودي الدخل من خلال تقديم القروض لهم ومساعدتهم في شراء السلع والخدمات التي لا يتمكنون من شرائها وتشجيعهم على الادخار . مما يترتب عليهم

⁽⁵⁾ محمد ، منال جابر مرسي ؛ المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، مج31، ع3 ؛ الناشر: جامعة حلوان - كلية التجارة وإدارة الاعمال ؛ تاريخ: 2017 . ص

⁽⁶⁾ محمد، منال مرسي ،المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ،المصدر نفسه ،145.

⁽⁷⁾ حمزة محمود الزبيدي ، التحليل المالي لأغراض تقييم الاداء والتنبؤ بالفشل ، الاردن ، عمان ، 2011 ، ص 100

التزامات لدفع قيمة الائتمان عندما ترتفع دخولهم المستقبلية وبذلك يساعد الائتمان على تنشيط جانب الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي الى زيادة حصة السوق وزيادة حجم الإنتاج ودعم الاقتصاد(8)

3. يسهم الائتمان المصرفي في تسوية المبادلات وإبراء الذمة المالية ، اذ ان المصارف تقوم بخلق الودائع وأدوات الائتمان الأخرى من أوراق مالية لتسهيل عملية التبادل وتوسع حجمها .

4. يزيد حجم المعروض النقدي من خلال حصول المقترضين على الائتمان المصرفي ، اذ يهتم الائتمان المصرفي في ضبط عرض النقد ، وتعتبر التسهيلات الائتمانية ذات أهمية للمصارف وهي المصدر الأساس لإيرادات المصرف

5. يسهم الائتمان المصرفي بتشغيل الموارد المعطلة التي تستلزمها المشاريع الاقتصادية من خلال تمويلات قصيرة الأجل ، وبهذا فإن المقترض ينتفع من استخدام هذه الموارد في نشاطات مؤمنه تحقق له دخلاً مريحاً وبالمقابل فان المعرض سيحصل لقاء استعماله لتلك الموارد على الدخل المناسب(9) .

6. يمكن الائتمان المصرفي المقترض من تغطية العجز المالي الذي يعيق حركة نشاطه ، سواء أكان قطاعاً عاماً ام قطاعاً خاصاً ، فيقوم بفتح المجال أمام حركة النمو والإنتاج في مجالات العمل المختلفة والاستمرارية في ممارسة عملها ويمكن الوحدات الاقتصادية من انجاز أهدافها ، فضلا عن انه يخلق فرصاً استثمارية جديدة أو التوسع في الأنشطة الحالية ، ويترتب على ذلك زيادة في الخدمات والإنتاج والتي تؤدي إلى فسح مجالات جديدة للتوظيف والزيادة في مستوى دخل الأفراد وتحقيق الرفاهية الاقتصادية(10) .

ثالثاً: انواع الائتمان

هناك تقسيمات عدة للائتمان ، من أهمها ما يأتي :-

أ- من حيث المدة الزمنية ويمكن التمييز في هذا المجال بين ثلاثة أشكال من الائتمان هي .

1. الائتمان قصير الأجل : إذ تتراوح مدته بين 30 يوماً ولا تزيد عن عام واحد ، ويستخدم لسد النقص الحاصل في رأس المال العامل وايضا لمواجهة النفقات الجارية للمشاريع ، وبما أن أجل استحقاقه قصير فان سعر الفائدة عليه يتسم بالانخفاض في العادة.

(8) الدوري، زكريا و السامرائي، الذبحاوي، د.حسن كريم و الموسوي، نورة عواد عبد العزيز، إدارة السيولة المصرفية وعلاقتها بالائتمان المصرفي، مصدر سابق ، ص 77.

(9) الدوري، زكريا و السامرائي، الذبحاوي، د.حسن كريم و الموسوي، نورة عواد عبد العزيز، إدارة السيولة المصرفية وعلاقتها بالائتمان المصرفي، مصدر سابق ، ص 76.

(10) حاكم محسن الربيعي ، حوكمة البنوك وأثرها في الاداء والمخاطرة ، دار البازوري للطباعة والنشر ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2018 ، ص 43 .

2. الائتمان متوسط الأجل : وتتراوح مدته بين السنة وخمس سنوات على الأكثر ، ويستخدم هذا النوع من الائتمان لأغراض التجديد والتوسع الصناعي وايضا لتمويل الصادرات وغيرها

3. الائتمان طويل الاجل : هو الذي تزيد مدته عن خمس سنوات ، ويستخدم بشكل أساس لتمويل الاستثمارات ذات الأصول الثابتة كالإنشاءات والتجهيزات والآلات وتكون كلفة الممتثلة بسعر الفائدة مرتفعة بسبب طول أجله وزيادة المخاطر المحيطة به .

أ- من حيث الهدف ويمكن التميز في هذا المجال بين ثلاثة أشكال من الائتمان هي⁽¹¹⁾ :

1. الائتمان الانتاجي : ويسمى كذلك بالائتمان الاستثماري ، وهو الائتمان الذي يقدم المشروعات الانتاجية لتمويل ما تحتاج إليه من رؤوس الأموال الثابتة من أرض أو منشآت وتركيبات وتجهيزات فنية مختلفة ، وغالبا ما يطلبها الحرفيون والمصانع عادة ، كما تقدم للمزارعين لشراء أسمدة أو بذور أو تراكتورات زراعية ، ويمنح الائتمان الزراعي بأجل قصيرة أي لأقل من سنة حسب الموسم ، ، وان في الكثير من الدول توجد مصارف متخصصة تقوم بمنح الائتمان بشروط سهلة وبأسعار فوائده منخفضة للإسهام في التنمية الاقتصادية .

2. الائتمان التجاري : وتمثل الائتمانات التجارية نسبة مهمة في عمليات المصرف الائتمانية وتكون عادة قصيرة ولا تقل عن سنة واحدة ، ويقدم للمشروعات التجارية لتمويل عملياتها الجارية (رأس المال العامل) ، فضلا عن تمويل العمليات المتعلقة بالتسويق وتصريف المنتجات

3. الائتمان الاستهلاكي : وهو ما يقدم عادة للأفراد من أجل تمويل احتياجاتهم الاستهلاكية من السلع المعمرة ، ويكون هذا النوع من الائتمان في الغالب بشكل البيع بالتقسيط .

ت- من حيث الجهة الممثلة للائتمان : ويقسم الائتمان على شكلين هما

1- الائتمان الخاص : أي أن الشخص المستلم أو المتلقي للائتمان يكون فرداً أو شركة أو مؤسسة ، اي ما يعقده أشخاص القانون الخاص وكذلك إلى الأشخاص الاعتبارية الخاصة كالشركات والمؤسسات الخاصة ، وتعتمد قدرة الأشخاص في الحصول على الائتمان على الإيرادات المستقبلية المنتظر تحقيقها والتي ستدفع منها ديونها عندما يحين الوقت المحدد للسداد وكذلك تعتمد على الثقة التي تتمتع بها لدى الائتمان.

¹¹ الموسوي، احمد عارف كريم : اثر السياسة الائتمانية على محفظة القروض في البنوك التجارية في الاردن ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 19 ، 2009 ، ص 34 ،

2- الائتمان العام : ويمنح إلى الأشخاص العامة في الدولة أو شخص معنوي من شخصياتها ، كالبلديات ومجالس المحافظات ، وتعتمد قدرة الدولة في الحصول على الائتمان المصرفي على مقدرة الافراد المالية في المجتمع ومؤسساته المصرفية وكذلك على الاستقرار السياسي لدى الحكومة ومركزها المالي وعلى مدى محافظتها على تسديد ما عقدته من القروض من قبل وعلى الوقت المحدد لإصدار القرض .

ث - الائتمان المصرفي بحسب التمويل : فيصنف هذا الائتمان إلى نوعين هما :

- 1- الائتمان المصرفي المباشر : هذا النوع من الائتمان يعطي الحق لطالب الائتمان باستعمال النقود بشكل مباشر .
- 2- الائتمان المصرفي غير المباشر : هذا النوع من الائتمان يختلف عن الائتمان المصرفي المباشر لأن المصرف التجاري لا يعطي حقا لطالبي الائتمان باستعمال النقود بشكل مباشر كما وإنما لا تمثل ديناً مباشراً على الزبون اتجاه المصرف الا في حالة أن طالب الائتمان لا يلتزم بتعهداته وايفائه لالتزاماته المباشرة ، فإنه في هذه الحالة تكون هذه التسهيلات التزامات مباشرة على المصرف التجاري .

ج- من حيث طبيعة الائتمان

- 1- الائتمان النقدي : يقدم بشكل مباشر ويسمى بالتسهيلات الائتمانية المباشرة ، وهو الأكثر شيوعاً في نشاط المصارف التجارية ، ومضمونه هو قيام المصرف بمنح مبالغ نقدية مباشرة إلى طالبي الائتمان لاستخدامها في تمويل عمليات متفق عليها ، وان أكثر أنواع هذا الائتمان هو الحساب الجاري المدين والكمبيالات المخصومة والقروض والسلف ، وإن أهم ما تقوم به المصارف هو تقديم العروض من أجل الإنتاج والاستثمارات والاستهلاك والتوزيع⁽¹²⁾ ويتعهد المقترض بسداد الأموال مع الفائدة على شكل دفعه واحدة
- 2- الائتمان التعهدي : وهذا النوع من الائتمان الذي يقدمه المصرف الى العميل بشكل غير مباشر ويسمى بالائتمان أو التسهيلات الائتمانية غير المباشرة مثل (بطاقة الائتمان ، خطاب ضمان الاعتماد المستندي)⁽¹³⁾

¹² Blinder, Alans and Josephstiglitz (2011)," Money Credit, Constraints and Economic (Activity)", American Economic Review, No 13.

¹³ Blinder, Alans and Josephstiglitz (2011)," Money Credit, Constraints and Economic Activity", American Economic Review, No (14)

المبحث الثاني

الاستثمار

اولاً: مفهوم الاستثمار :

يعد الاستثمار أحد المتغيرات الاقتصادية المهمة ويعد حجر الأساس في البناء الاقتصادي ومحور الاهتمام المتقدم في مختلف الدراسات الاقتصادية ، فإن تعدد مفاهيم الاستثمار يعكس أهمية الاستثمار من جهة واختلاف الرؤى حوله من جهة أخرى ، لذلك تعددت مفاهيم الاستثمار بحيث يكون من الصعب إعطاء مفهوم واحد للاستثمار ، إذ لا يتفق الاقتصاديون أو الباحثين في هذا المجال على إعطاء مفهوم محدد للاستثمار ، وسيتم التركيز على أهم المفاهيم وبما يتفق ومنطق النظرية الاقتصادية ، وسيتم توضيح مفهوم الاستثمار من الناحيتين اللغوية والاقتصادية وكما يأتي : إن الاستثمار في الشريعة الإسلامية يطلق على تنمية المال بشرط مراعاة الأحكام الشرعية في الاستثمار ، فهو يحث على طلب ثمرة المال والعمل على إنسانه في أي قطاع من القطاعات الإنتاجية وغيرها من الأنشطة الاقتصادية (14)

أما من الناحية الاقتصادية ، فيمكن توضيح الاستثمار بأنه توظيف الأموال المتاحة في متنوعة للحصول على تدفقات مالية أكثر في المستقبل ، هذه التدفقات عبارة عن تعويضات يحصل عليها المستثمر بدلاً من استخدام هذه الأموال من قبل مستثمرين آخرين طيلة الفترة التي يتخلى المستثمر عن رأسماله ، آخذين بالاعتبار تحقيق عوائد تعطي قيمة التعويضات المطلوبة وعلاوة المخاطر الناجمة عن عدم التأكد في الحصول على التدفقات المتوقعة في المستقبل وتتجاوز معدل التضخم⁽¹⁵⁾ ويقصد بالاستثمار هو قيام شخص طبيعي أو معنوي في بلده أو غير بلده باستخدام خبراته أو جهوده أو أمواله في القيام بمشروعات اقتصادية سواء كان بمفرده أو بالمشاركة مع شخص طبيعي أو معنوي محلي أو أجنبي أو مع الدولة ، في إنشاء مشروع أو مشروعات مشتركة (16).

والاستثمار يعني استخدام المدخرات النقدية والعينية لتكوين أصول رأسمالية (موجودات ثابتة) التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات ، ولهذا فإن تكوين رأس المال اللازم للإنتاج والذي يتم من طريق الاستثمار ينبغي أن تتوافر مدخرات نقدية لتمويله التي تمثل جزءاً من الدخل القومي ، الذي لا يتم إنفاقه على الاستهلاك الذي يتحقق بشكل ادخار نقدي يتم

(14) د. فليح حسن خلف ، التنمية الاقتصادية ، ط بلا ، 1986 ، دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل ، بغداد ، ص156.

(15) الأكرع ، أميرة عبود ، (2005) . تحليل اقتصادي لغرض الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق - معمل اسمنت كربلاء المونجا ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء

(16) التميمي ، سعدية هلال حسن ، (2013) . تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء .

استخدامه لتمويل الاستثمار ، كما ذكر في قانون الاستثمار العراقي رقم 13 لسنة 2006 ، الاستثمار على أنه توظيف الأموال في أي نشاط أو مشروع اقتصادي يعود بالمنفعة المشروعة لليك (17)

كما يعرف الاستثمار على أنه تخصيص رأس المال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو لتطوير الوسائل الموجودة لغاية زيادة الطاقة الإنتاجية ، كما أن الاستثمار قد يتم في أصول حقيقية أو مالية سعياً لتحقيق أهداف محددة ، فضلاً عن وجود الاستثمار بشكل تقني وليس تقديماً ، كمنح البراءة والتراخيص أو بشكل بشري كالخبراء والفنيين والإداريين (18) .

والاستثمار هو الإضافة إلى رصيد المجتمع من رأس المال من طريق عملية إنتاج السلع الرأسمالية أو الاستثمارية ، مثل شراء الآلات والمعدات الجديدة والمباني والمصانع مثل هذه السلع لا تستخدم في الاستهلاك الجاري وإنما يتوقع أن تضيف إلى المخزون السلعي والدخل في المستقبل ، بمعنى آخر الاتفاق على السلع الرأسمالية بهدف الوصول إلى الربح ، مثلاً إنفاق المشروعات على إنتاج المعدات (19) .

ثانياً: أهمية الاستثمار :

ان للاستثمار أهمية على مستوى الاقتصاد القومي يتعلق بالإنفاق على المشروعات الاقتصادية في القطاعات العامة والبنى التحتية ، وللاستثمار أهمية اقتصادية وهو زيادة الإنتاج الذي يؤدي إلى زيادة الدخل النقدي وتحسين مستوى المعيشة للأفراد مع توفير فرص العمل وانخفاض نسبة البطالة وزيادة المدخرات التي تقود إلى زيادة معدلات التراكم الرأسمالي للبلد (20)

إن الهدف الرئيس للاستثمار هو الربح ولكن على الرغم من ذلك توجد أهداف أخرى للاستثمار منها خلق طلب جديد من طريق الإنفاق الاستثماري ، وكذلك زيادة والتطوير لإيجاد سلع جديدة من جهة وخفض التكاليف من جهة أخرى

تعود أهمية الاستثمار إلى عدة أسباب ومنها أن الإنفاق الاستثماري يؤثر بصورة مباشرة على الطاقة الإنتاجية من طريق توفير السلع الرأسمالية التي تعد العنصر المنتج للمزيد من السلع والخدمات ، وبذلك يعد عاملاً حيوياً في النمو

(17) الخوري ، على محمد ، (2020) ، الاقتصاد العالمي الجديد ما بين الاقتصاد المعرفي ومفاهيمه الحديثة والاقتصاد الرقمي والابتكارات التكنولوجية المتسارعة ، الطبعة الأولى ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية ، القاهرة ، مصر

(18) عبد الغفار ، هناء ، (2002) . الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية ، الطبعة الأولى ، بيت الحكمة ، بغداد .

(19) العبودي ، أحمد رحيم موسى ، (2009) ، الاستثمار النفطي في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول مع إشارة للعراق الواقع والأفاق ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد

(20) كاظم ، سرور عبد الجبار (2012) أثر الضريبة على الاستثمار الخاص ، رسالة ماجستير ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد

الاقتصادي الذي يعتمد على سرعة توسع الطاقة الإنتاجية التي تنمو عن طريق التراكم الرأسمالي والتوسع في القوى العاملة نتيجة لتطورات الاستثمار (21)

مما تقدم يتضح أن أهمية الاستثمار كونه أحد الدعامات الأساسية اللازمة لتنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية في البلد ، بعد أن أوضحت الدراسات الاقتصادية السابقة أهمية تكوين رأس المال الثابت من الناحية الاقتصادية ، إذ يعد النقص في التكوين الرأسمالي أحد العقبات أمام عملية التنمية الاقتصادية ، فضلاً عن أن الزيادة في الاستثمار تؤدي إلى رفع التنمية عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية وتحقيق معدلات مرتفعة من المدخرات الموجهة لأغراض الاستثمار وارتفاع الدخل وزيادة قدرة الاقتصاد الذاتية للنمو الاقتصادي السريع و بصورة مستمرة ، لذلك

يمكن تلخيص أهمية الاستثمار بما يأتي : (22)

1- زيادة الدخل الوطني للبلاد .

2- توفير فرص عمل جديدة في الاقتصاد.

3- دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4- زيادة الإنتاج ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات .

كما اهتمت الدول المتقدمة اهتماماً كبيراً بالاستثمارات من طريق إصدار قوانين وتشريعات تشجع على الاستثمار واللازمة لانتقال رؤوس الأموال ، أما في الدول النامية فلم يعير هذا الموضوع الاهتمام الكافي ، على الرغم من ندرة رأس المال في بعض هذه الدول وتعود الندرة في رأس المال إلى جملة من الأسباب منها : (23)

1- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدخل الوطني .

2- ارتفاع معدلات الاستهلاك .

3- ارتفاع معدلات النمو السكاني .

4- عدم توفر البيئة والمناخ الملائم للاستثمار.

5- ضعف الوعي الادخاري والاستثماري لدى الأفراد .

²¹ العجدي ، مهند خليفة عابدة (2009) . تقدير دوال الاستثمار للقطاعات الاقتصادية في العراق للمدة (1982-2002) رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد الفلوجة في جامعة الأنبار، ص 19.

²² هايس ، محمد غركان والمجدي ، عهود ناجي وجروان ، صبحي عبدالغفور ، (2018) . مقومات الاستثمار في مدينة الحبيانية ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية ، المجلد (3) ، العدد (4) ، العراق .

²³ علوان ، قاسم نايف ، (2009) . إدارة الاستثمارات بين النظرية والتطبيق ، الطبعة الأولى ، الإصدار الأول ، دار الثقافة النشر والتوزيع ، ص 25.

ثالثاً: أنواع الاستثمار

يمكن التمييز بين أنواع مختلفة للاستثمار وبحسب ما يرى بعض الاقتصاديين ، ومن هذه الأنواع هي:

أولاً : الاستثمار في رأس المال الثابت : يقصد به الاستثمار في المشاريع وتشبيدها بالسلع الرأسمالية كالألات والمعدات والمكائن بهدف إنتاج وتقديم الخدمات المختلفة للمجتمع .

ثانياً : الاستثمار في المخزون : هو الاستثمار في أنواع المخزون المختلفة (المواد الأولية ، المواد نصف المصنعة ، المواد المصنعة) بهدف إنتاج السلع من قبل الشركات الصناعية والخدمية .

ثالثاً : الاستثمار العقاري : يمثل هذا النوع الاستثمار في المباني والأراضي (زراعة ، صناعة ، سكن) أي على اختلاف أنواع الأراضي (24)

رابعاً : النوع الجغرافي للاستثمار : تقسم مجالات الاستثمار من الناحية الجغرافية إلى استثمارات محلية وأخرى خارجية وهي كما يأتي : (25)

أ. الاستثمار المحلي : ويعني توظيف الأموال في مختلف المجالات المتاحة للاستثمار في الأسواق المحلية بغض النظر عن الأداة الاستثمارية التي يتم اختيارها للاستثمار ، ولذلك فإن الأموال التي قامت المؤسسات بتوظيفها داخل البلد تعد من قبل الاستثمارات المحلية ومهما كانت أداة الاستثمار المستخدمة مثل مشاريع أو عملات أجنبية أو أوراق مالية .

ب . الاستثمار الخارجي (الأجنبي) : هو كل استثمار خارج حدود بلد المستثمر ، إذ يعد استثماراً أجنبياً للبلد المستثمر فيه ، وتكون هذه الاستثمارات إما مباشرة تنشأ في البلد المضيف للاستثمار ، أو قيام المستثمرين المحليين بشراء حصص في شركات أجنبية ليكون حينها الاستثمار غير مباشر للبلد المصدر لرأس المال عن طريق مؤسسات مالية دولية أو عن طريق صناديق الاستثمار فيما يسمى بالمحفظة الاستثمارية.

خامساً : الاستثمار من حيث القطاع : (26)

²⁴ المحمدي ، مهند خليفة عبدي ، (2009) تقدير دوال الاستثمار للقطاعات الاقتصادية في العراق للمدة (1982-2002) ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الفلوجة في جامعة الأنبار ، ص2 .

²⁵ العبودي ، أحمد رحيم موسى ، (2009) ، الاستثمار النفطي في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول مع إشارة للعراق الواقع والأفاق ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ص5 .

²⁶ السبعوي ، رياض أحمد خلف ، (2013) ، قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على تطور حجم الاستثمار في العراق لمدة (1990-2010) ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة تكريت ، ص8 .

أ - الاستثمار العام : هو الإنفاق من قبل الدولة على تكوين رؤوس أموال ثابتة وجديدة أو زيادة الطاقة الإنتاجية ، وتبرز أهميته في الدول النامية ويعد العنصر الأساسي في عملية التنمية ، ففي هذه الدول التي تمتاز بانخفاض مستوى الدخل وضعف القطاع الخاص وضعف حوافز الاستثمار ، نتيجة لمجموعة من الظروف ، فضلاً عن طول مدة استرداد رأس المال المستثمر يكون ذلك سبباً لضرورة تبني الدولة تخصيص الاستثمارات لأغلب القطاعات وتوفير الدعم المالي للقطاع الخاص ، أما في بعض دول أوروبا الشرقية (الدول الرأسمالية) ، فإن الاستثمار العام يختلف قليلاً عن الاستثمار العام في الدول النامية ، فإن الدولة تمتلك رؤوس الأموال الإنتاجية والمالية بشكل كامل ، وهنا تقوم الدولة بتوزيع الدخل القومي بين الاستهلاك والاستثمار في الموجودات الرأسمالية وتتولى الدولة مهمة التخطيط والتنفيذ للاستثمار .

ب - الاستثمار الخاص : هو الاستثمار الذي يقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد المستثمرين بنشاط محدود يتمثل في شركات مساهمة أو فردية من مستثمرين يمثلون شرائح مختلفة من المجتمع ، وهذا النوع من الاستثمار يكون ضعيف أو متدني في الدول النامية ، أما الاستثمار الخاص في الدول الرأسمالية ، فيعد قطاعاً متطوراً وقائداً للنشاط الاقتصادي كما لا تتسم الاستثمارات الخاصة بالمحدودية واقتصرها على الاستثمارات القصيرة الأجل ، وعادة ما تكون مشاريع كبيرة تضم في ملكيتها العديد من الأفراد المساهمين أو أنها تكون على مساحات كبيرة تستعمل فيها التقنيات الحديثة المتطورة .

سادساً : من حيث طبيعة الاستثمار : (27)

أ . الاستثمار المادي (الحقيقي) : هو توظيف الأموال لحيازة أصول حقيقية لها قيمة اقتصادية تسهم في زيادة الدخل القومي مثال على ذلك (المصانع ، الأراضي ، الآلات ، المعدات ، المباني)

ب الاستثمار المالي : هو الاستثمار الذي يتمثل في الأسهم والسندات وأذونات الخزينة ، وقد يكون الاستثمار المالي مصدر تمويل الاستثمار .

سابعاً : من حيث الهدف من الاستثمار : يمكن تصنيف الاستثمار من هذه الناحية إلى ما يأتي : (28)

أ . الاستثمارات التوسعية : يكون الغرض من هذا النوع من الاستثمارات توسيع الطاقة الإنتاجية للمؤسسة وذلك من طريق إضافة منتجات جديدة من أجل توسيع الحصة السوقية وزيادة القدرة على المنافسة

ب . الاستثمارات الاستراتيجية : وتهدف إلى المحافظة على بناء واستقرار المؤسسة أو المشروع ، وتوصف حالة الاستثمار ، بعدها توجيه أجزاء من مبالغ إيرادات المؤسسة لعدد من السنوات وتوجيهها إلى استثمار استراتيجي معين .

(27) التميمي ، سعدية هلال حسن ، (2013) . تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في دول مختارة مع

إشارة خاصة للعراق ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء، ص26

(28) التميمي ، سعدية هلال حسن ، (2013) . تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في دول مختارة مع

إشارة خاصة للعراق ، المصدر نفسه ، ص27.

ت . الاستثمار في مجالات البحث والتطوير : هذا النوع من الاستثمار يكتسب أهمية خاصة في المؤسسات الكبيرة الحجم ، إذ تكون معرضة للمنافسة ، وأن هذا الاستثمار يسعى إلى تخفيض الكلفة ، وتحسين نوعية المنتج عبر الزمن ويتم ذلك من طريق تكثيف الآلات وتطوير الجهاز الإنتاجي بإدخال التحسينات عليه وتكون النتيجة زيادة قدرة المؤسسة على مواجهة المؤسسات الأخرى المنافسة في مختلف الأسواق.

ثامناً : الاستثمار حسب المدة الزمنية : تصنف الاستثمارات حسب مدة الاستثمار إلى ثلاثة أنواع هي : (29)

أ . الاستثمار طويل الأجل : هو الذي يأخذ شكل الأسهم والسندات ويطلق عليه بالاستثمار الرأسمالي وتتراوح مدته (5- 10) سنوات.

ب الاستثمار قصير الأجل : يتمثل بالاستثمار في الأوراق المالية التي تأخذ شكل أدونات الخزينة والقبولات المصرفية أو شكل شهادات الإيداع ويطلق عليه بالاستثمار النقدي ولا تتجاوز مدة ثلاث سنوات.

ت الاستثمار متوسط الأجل : هي الاستثمارات التي تكون ما بين الاستثمارات طويلة الأجل والاستثمارات قصيرة الأجل وتتراوح مدتها ما بين (3- 5) سنوات .

رابعاً: محددات الاستثمار

يمكن إيجاز محددات الاستثمار بالآتي : كفاءة أو ندرة الموارد الطبيعية ومدى تقسيم العمل وتقدم طرائق الإنتاج وتراكم رأس المال والحاجات والمطالب الإنسانية وحرية التجارة وتقدم النظم المصرفية ومدى الثقة المتوافرة في دوائر الأعمال والربح المتوقع وتشجيع الحكومة من طريق إجراءاتها العامة كخفض الضرائب ومعدلات الفائدة للقروض ، وتتم الاستثمارات بأشكال عدة : مثل الأرض والعملات وأسهم الشركات والتجارة والإنتاج الصناعي أو إيداع النقود بالمصارف وغيرها

لذا يمكن تقسيم محددات الاستثمار إلى محددات مباشرة وأخرى غير مباشرة وهي كما يأتي:

أولاً : محددات الاستثمار المباشرة : يمكن توضيح المحددات المباشرة للاستثمار التي تؤثر على الاستثمار بشكل مباشر وهي كما يأتي :

1. الفائض الاقتصادي : يعتمد مستوى الاستثمار في أي بلد بالدرجة الأولى على الفائض الاقتصادي المتمثل بالنتائج المتحقق في فروع الاقتصاد القومي مطرواً منه الاندثار ، وإن زيادة الفائض الاقتصادي الفعلي سوف يؤدي إلى زيادة معدلات الاستثمار ، ومن ثم زيادة الطاقة الإنتاجية ، ومن ثم ارتفاع مستوى الدخل الحقيقي ، ومن ثم يعود مرة ثانية إلى

(29) العجدي ، مهند خليفة عبدي ، (2009) تقدير دوال الاستثمار للقطاعات الاقتصادية في العراق للمدة (1982-2002) ، مصدر سابق ، ص22.

زيادة الفائض الاقتصادي الفعلي المستخدم في عملية التنمية ، وإن الفائض كمفهوم لا محل له إلا في ظل نظام اقتصادي يعتمد على التخطيط الاقتصادي الشامل (30) .

2. العمل : هناك ترابط وثيق بين العمل والاستثمار يتمثل في وجود علاقة إيجابية بين زيادة الاستثمار وإمكانية تأمين فرص عمل للأفراد ، انطلاقاً من أن كل استثمارات جديدة تتطلب عمالة جديدة ، أن تحقيق هذه العلاقة يستدعي إيجاد بيئة استثمارية ترتبط بتوفير المناخ الاقتصادي والسياسي المناسبين لتوطين الاستثمار المحلي وجذب الاستثمار الخارجي (31) .

3. حجم الدخل القومي : يرتبط الاستثمار بعلاقة طردية مع الدخل القومي ، إذ كلما يزداد الاستثمار ازداد الدخل القومي والعكس صحيح ، وإنه يتأثر بالطبيعة الاقتصادية والقطاعات المكونة لذلك الاقتصاد ، فكلما كانت هذه القطاعات متوازنة من حيث التطور يمكن زيادة الاستثمار والعكس صحيح .

4. الاستهلاك : بعد الاستهلاك من العوامل المؤثرة من حيث زيادة معدلات النمو السكاني بمعدلات تفوق ما هو مقرر لها في الخطة الاقتصادية ويؤثر على حجم المدخرات ، ومن ثم يحول دون تمويل الاستثمارات المستهدفة ومن ثم يخفض معدلات النمو الاقتصادي (32)

5. التطور التكنولوجي : يقدم التطور التكنولوجي طرائق وأساليب جديدة ، مما يعني إنتاج سلع ومنتجات جديدة وتعمل على زيادة حجم الإنتاج وجودته ، وذلك يتطلب استثمارات جديدة ذات تكاليف منخفضة وزيادة في الإيرادات ، مما يعني زيادة الكفاءة الحدية لرأس المال التي تظهر بظهور التقدم التكنولوجي ، إن الدول والمؤسسات التي استطاعت أن تخلق فارقاً بينها وبين نظرائها اهتمت بالاستثمار في البحث والتطوير ، وهو ما يوجب أهمية رفع معدل الإنفاق على البحث والتطوير التكنولوجي في الدول العربية من طريق برامج تمويل استثمارية داعمة لمستهدفات التنمية الاقتصادية للدول العربية (33) .

6. الاتجاه العام للأسعار : إن ظاهرة ارتفاع الأسعار المستمر من العوامل السلبية المؤثرة على مستوى الدخل الحقيقي ، لأن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود ، ومن ثم انخفاض مستوى الدخل الحقيقي للأفراد ، وزمن

(30) رمضان ، زياد ، (2007) . مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي ، دار وائل للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، ص 25.

(31) صندوق النقد الدولي ، (1990) . منشورات صندوق النقد الدولي الجوانب التحليلية والسياسات الخاصة بالبرمجة المالية ، ص 12.

(32) المنشداوي ، و داد علي زغير ، (2016) ، واقع الاستثمار الزراعي في العراق في ضوء تطور هيكل الطلب المحلي على المحاصيل الزراعية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ص 9 .

(33) الخوري ، علي محمد ، (2020) ، الاقتصاد العالمي الجديد ما بين الاقتصاد المعرفي ومفاهيمه الحديثة والاقتصاد الرقمي والابتكارات التكنولوجية المتسارعة ، الطبعة الأولى ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية ، القاهرة ، مصر ، ص 295.

ثم انخفاض مستوى المعيشة فينخفض الادخار ومن ثم الاستثمار وذلك نتيجة أن معظم الزيادة في الدخل تذهب إلى الاستهلاك (34)

ثانياً : المحددات غير المباشرة للاستثمار : يمكن توضيح أهم المحددات الغير مباشرة للاستثمار ، وكما يأتي :

1. سعر الفائدة : يقوم سعر الفائدة بدور مهم في عملية الإنتاج ، وذلك من طريق تأثيره على قرارات الاستثمار ، لاسيما في الدول المتقدمة التي يمثل كلفة رأس المال المستثمر وأن ميكانيكية التوازن الدائم بين الادخار والاستثمار فإنها تعتمد على سعر الفائدة فالادخار دالة طردية مع سعر الفائدة السائد في السوق ، بينما الاستثمار دالة عكسية له ، وهنا تجدر الإشارة إلى أن سعر الفائدة قد لا يكون العامل الحاسم في تغير الاستثمار على مستوى المشروع ، لأن هناك عوامل أخرى مثل الأرباح ، وحجم المبيعات ، وتغيرات في أسعار السلع والخدمات ، والدخل ، وحجم الأصول الرأسمالية المتاحة للمشروعات ، أو السيولة النقدية لدى رجال الأعمال وغيرها تؤثر على حجم الاستثمار في البلد (35) .

2. الكفاية الحدية للاستثمار : المقصود بالكفاية الحدية لرأس المال هو الإنتاجية الحدية لرأس المال ، أو العائد المتوقع الحصول عليه من استثمار حجم معين من الأموال ، فالعلاقة بين الإنتاجية الحدية لرأس المال والأموال المستثمرة هي علاقة طردية لأنه عند ارتفاع الإنتاجية الحدية لرأس المال يعني ارتفاع الدخل ، ومن ثم التشجيع على الاستثمار ومنه زيادة الأموال المستثمرة ، أما عند انخفاض الإنتاجية الحدية ، فذلك يعني انخفاض الدخل المتوقع من ذلك الاستثمار ومنه انخفاض الأموال المستثمرة (36)

3. الحوافز المالية والتمويلية : تقوم حوافز الاستثمار التي تمنحها الدول النامية للمستثمر الأجنبي بدور محدود في جذب الاستثمار الأجنبي ، ولاسيما عندما تمنح هذه الحوافز لتكون عوضاً عن انعدام المزايا النسبية الأخرى في الدول المضيفة للاستثمار (37)

4. الاستثمار في المخزون السلعي : يتأثر الاستثمار في الزيادة بالمخزون السلعي ، ويتخذ المنظم قراراته في زيادة المخزون السلعي بعوامل تتعلق بالعرض والطلب على السلع النهائية ومصادر تجهيز المواد الأولية والسلع الوسيطة وطبيعة هذه المواد : (38)

(34) قبان ، فريد احمد ، (2008) . الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ، دار النهضة العربية ، مصر ، ص 13 .

(35) المنشداوي ، و داد علي زغير ، (2016) ، واقع الاستثمار الزراعي في العراق في ضوء تطور هيكل الطلب المحلي على المحاصيل الزراعية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ص 10 .

(36) زردق ، أحمد عبد الرحيم وبسيوني ، محمد مسعد ، (2011) مبادئ في دراسات الجدوى الاقتصادية (www.pdfactory.com) ، ص 40 .

(37) عيدان ، أياد كاظم ، (2010) ، البيئة الاستثمارية الزراعية ودورها في جذب الاستثمار في العراق ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ص 30 .

(38) السبعوي ، رياض أحمد خلف ، (2013) ، قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على تطور حجم الاستثمار في العراق لمدة (1990-2010) ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة تكريت ، ص 14 .

5. فترة الاسترداد : هي من أكثر القواعد شيوعاً في الاستخدام كبديل لصادفي القيمة الحالية ، ويتم خصم التدفقات النقدية ثم يتم حساب الوقت اللازم لاستعادة المبالغ المستثمرة ، ويستخدم هذا الأسلوب بكثرة في المستويات الإدارية المباشرة بسبب قلة مبالغ الاستثمار ، كما أن الاسترداد السريع لقيمة المشروع يمكن من زيادة فرص إعادة استثمار هذه الأموال مرة أخرى (39)

6. التوقعات المستقبلية : أثبتت الدراسات التطبيقية أن التوقعات المستقبلية تؤدي دوراً مهماً في تحديد استثمار المشروع وأن متخذ القرار لهذا المشروع إذا كانت لديه نظرة متفائلة بخصوص الطلب على المنتجات مستقبلاً فيكون أكثر رغبة في الاستثمار ويحصل العكس إذا كانت التوقعات متشائمة (40) .

7. درجة المخاطرة : من العوامل الأخرى المحددة للاستثمار هي درجة المخاطرة ، إذ أن كل عملية استثمار لا بد أن يرافقها مستوى معين من المخاطرة ، فهناك صلة وثيقة بين درجة المخاطرة والعائد المتوقع من الاستثمار ، إذ أن العلاقة بين درجة المخاطرة والاستثمار هي علاقة عكسية ، أي كلما زادت درجة المخاطرة انخفض الاستثمار ، أما عندما تقل درجة المخاطرة ترتفع معها كمية الاستثمار ، ومن جهة أخرى نجد أن العلاقة بين درجة المخاطرة والعائد هي علاقة طردية ، وعليه فلا بد من توفير الحد الأدنى من الضمانات في إطار القوانين المشجعة للاستثمار خاصة في الدول النامية (41) .

8. الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني : إن الاستقرار السياسي والأمني من العوامل المهمة للاستثمار ويجد المستثمرين في البيئة السياسية والاقتصادية المستقرة مصدر طمأنينة وثقة لهم ، ويعد عامل إيجابي باتجاه جذب المستثمرين ، وكذلك يوفر مناخ استثماري جاذب ، فكلما كان مناخ الاستثمار جاذباً للاستثمار ومشجعاً أدى ذلك إلى زيادة الاستثمار .

9. العوامل الذاتية الأخرى : من العوامل المحددة للاستثمار هو مدى توفر الوعي الادخاري والاستثماري لدى أفراد المجتمع ، وكذلك مدى توفر السوق المالية الفعالة والنشطة وتوفر هيكل الإنتاج ، فكلما كان هيكل الإنتاج كبيراً ومتنوعاً أدى ذلك إلى زيادة الاستثمار (42)

خامساً : الإنفاق الاستثماري في العراق

(39) غنيم، حسين عطاء (2005) ، دراسات في التمويل (أساسيات الاستثمار وتكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية) ، الطبعة الأولى ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، مصر ، ص 32.

(40) المنشداوي ، وداد علي زغير ، (2016) ، واقع الاستثمار الزراعي في العراق في ضوء تطور هيكل الطلب المحلي على المحاصيل الزراعية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ص 41.

(41) زردق ، أحمد عبد الرحيم وبسيوني ، محمد مسعد ، (2011) مبادئ في دراسات الجدوى الاقتصادية (www.pdfactory.com) ، ص 41.

(42) المنشداوي ، وداد علي زغير ، (2016) ، واقع الاستثمار الزراعي في العراق في ضوء تطور هيكل الطلب المحلي على المحاصيل الزراعية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ص 10.

إن معدلات الاستثمار المتحققة في الاقتصاد هي الوسيلة لتحقيق معدلات النمو المستهدفة التي تبين مدى الترابط بين معدلات النمو المتحقق من طريق العلاقة مع الناتج المحلي الإجمالي⁽⁴³⁾ ، كما يوضح الإنفاق الاستثماري دور الدولة وأهميتها في الحياة الاقتصادية ، إذ كانت النفقة العامة محايدة كما تشير له النظرية التقليدية ، وبعد تطور دور الدولة أصبحت النفقة الاستثمارية تتمتع بدور أكثر ايجابية من السابق (النظرية الحديثة) ، إن تطور هذا الدور جاء بعد إدراك الدولة ضرورة تدخلها بهدف توحيد النشاط الاقتصادي ، فضلاً عن مواجهة الأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد القومي والخروج منها تلقائياً ومن ثم تحقيق الرفاهية⁽⁴⁴⁾ .

⁽⁴³⁾ المطوري ، أحمد جاسم محمد وسالم ، أحمد جبيرة (2014) ، تحديات الاستثمار في التنمية في العراق ، بحث مستل من أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، جامعة البصرة ، ص 147.

⁽⁴⁴⁾ هايس ، محمد غرکان والمحمدي ، عهد ناجي وجروان ، صبحي عبدالغفور ، (2018) . مقومات الاستثمار في مدينة الحبيانية ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية ، المجلد (3) ، العدد (4) ، العراق ، ص 299.

المبحث الثالث : (الجانب التطبيقي)

اولاً: تحليل مؤشر الائتمان المصرفي

لقد تعرض الائتمان المصرفي في العراق لتغيرات عديدة نتيجة للأحداث التي مر بها البلد قبل وبعد عام 2005 وما صاحبه من تغيرات في اسعار النفط. يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول (1.1) بان الائتمان المصرفي قد زاد 1717450 مليون دينار عام 2005 الى 80615681 مليون دينار عام 2021 هذا الازدياد يعود الى تحسن الظروف السياسية والاقتصادية وارتفاع حجم الإيرادات العامة والتوسع في حجم صادرات النفط. كما نلاحظ من خلال الجدول ادناه انخفاض الائتمان المصرفي في سنة 2006 و2007 وذلك بسبب ضعف الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في البلد ، وانخفاض حجم الإيرادات العامة نتيجة تدهور أسعار النفط في سوق النفط الدولية، كما نلاحظ ارتفاع الائتمان المصرفي في سنة 2021 والذي بلغ 80615681 مليون دينار وذلك نتيجة لتحسن الوضع الاقتصادي وارتفاع الإيرادات العامة بسبب ارتفاع أسعار النفط، من جهة، والاستقرار النسبي في الوضع الأمني وانخفاض المخاطر النظامية المتمثلة بالمخاطر الأمنية .

جدول 1.1: الائتمان المصرفي (مليون دينار) للفترة 2005-2021

السنة	الائتمان المصرفي
2005	1717450
2006	2664898
2007	3459020
2008	4587454
2009	51761906
2010	51512436
2011	59376537
2012	72612873
2013	83618730
2014	85030693
2015	77285834
2016	70461730
2017	65604207
2018	63823580
2019	67322333
2020	75267062
2021	80615681

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة السنوية (ص 24- ص 29)

ثانياً: تحليل مؤشر واقع الاستثمار:- كما ذكر سابقاً بان العراق مر بتقلبات وتغيرات عديدة بسبب الضغوط الدولية والاقليمية قبل عام 2005 والحروب التي شهدتها وما تلتها من احداث كلها كان لها دور بارز ومؤثر في الاقتصاد

العراقي. البيانات الواردة في الجدول (1.2) توضح تطور الاستثمار في العراق للفترة (2005-2021) فيلاحظ ان مقدار الاستثمار قد صاحبه زيادة بصورة عامة خلال فتره الدراسة حيث بلغ مقدار الاستثمار 10182362 مليون دينار عام 2005 وفي عام 2006 بلغ 16911154 مليون دينار. وفي عام 2007 قلت النسب حيث بلغ 7530404 مليون دينار وزاد في السنه التاليه عام 2008 بمقدار 23240539 وانخفض في 2009 حيث بلغ 13471242. واستمر في ازدياد خلال السنوات 2010-2015 وانخفضت هذه النسب في السنين 2015 و2016 اما في السنين التي تلتها حدث تزايد وهذا التفاوت في الارتفاع والانخفاض يعزى الى انهيار الدولة والهجوم الذي تعرض له البلد في تلك الفترات اثر سلبا على الاستثمار.

جدول (1.2): تحليل واقع الائتمان المصرفي واثره على اجمالي الاستثمار للفترة (2005-2021)

الاستثمار	السنة
10182362	2005
16911154	2006
7530404	2007
23240539	2008
13471242	2009
26252776	2010
37255269	2011
38139871	2012
55036676	2013
55837402	2014
50650572	2015
28703209	2016
32330275	2017
38107186	2018
5480010	2019
42944041	2020
52352566	2021

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاءات والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية.

ثالثا: بناء النموذج القياسي :

ان الهدف الاساس من صياغة النماذج القياسية هو تحليل صحة فرض النظرية الاقتصادية وبالتالي التنبؤ بالتغيرات الحاصلة في المتغيرات الاقتصادية. ان النموذج الانحدار الخطي البسيط هو احد اكثر النماذج القياسية تطبيقا لما له من اهمية في تحليل العلاقة السببية بين المتغيرات. لقد تم اعتماد نموذج الانحدار الخطي البسيط Simple Linear

Regression لدراسة اثرا الائتمان المصرفي (المتغير المستقل) على اجمالي الاستثمار (المتغير المعتمد) للفترة (2005-2021). ان صيغة النموذج الانحدار الخطي البسيط كما ياتي (1):

$$Y_i = b_0 + b_1 X_i + e_i$$

حيث ان:

Y_i : المتغير المعتمد (الائتمان المصرفي).

B_0, b_1 : معلمات انموذج الانحدار .

X_i : المتغير المستقل (الاستثمار) .

e_i : الخطأ العشوائي .

ان اختبار Durbin Watson يستخدم لاختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين القيم العشوائية. لذا فقد تم حسابها بالاستعانة بالبرنامج SPSS فكان مقداره 1.82، وبالمقارنة مع البيانات الجدولية وجد بانه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الاخطاء العشوائية. لقد اجري اختبار ANOVA لاختبار معنوية النموذج ككل فكانت النتائج كما موضحة في الجدول (1.3).

جدول (1.3): جدول تحليل التباين ANOVA

Model	Sum of squares	df	Mean square	F	Sig.
Regression	2.914E15	1	2.914E15	41.100	.000
Residual	1.063E15	15	7.089E13		
Total	3.977E15	16			

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS

من نتائج الاختبار يلاحظ بان قيمه $sig=0$ مما يدل على معنوية النموذج ككل وهذا يتطابق مع النظرية الاقتصادية. كما تم اجراء اختبار t وتقدير معلمات النموذج وحساب بعض المؤشرات الاحصائية المهمة لاختبار معنوية الائتمان المصرفي (المتغير المستقل) بشكل منفرد ، والنتائج موضحة في الجدول (1.4).

(1) اموري هادي كاظم، مقدمة في القياس الاقتصادي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ص96-97، 2013.

جدول (1.4): نتائج تقدير واختبار المعلمات

المتغير	المعامل	الخطا المعياري	قيمته T	مستوى المعنوية
الثابت	1.000E7	1.558E7	2.362	0.032
الائتمان المصرفي	0.441	0.069	6.411	0.000
معامل الارتباط R	0.85			
معامل التحديد	0.73			

المصدر :- من اعداد الباحثة اعتمادا على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS.

وكما موضح في الجدول يتبين ان معامل ارتباط (بيرسون) يساوي 0.85 مما يدل على قوة العلاقة الخطية بين المتغير المستقل (الائتمان المصرفي) و المتغير التابع (الاستثمار). كما ان معامل التحديد 0.73 يعني ان متغير الائتمان يفسر (73%) من التغيرات الحاصلة في الاستثمار. ان قيمة مستوى المعنوية بالنسبة لاختبار t هي اقل من 0.05 للحد الثابت مما يدل على معنوية الحد الثابت. وان قيمة مستوى المعنوية لاختبار t لمعلمة متغير الاستثمار فكانت ايضا اقل من 0.05 مما يدل على معنويتها ايضا وبالتالي معنوية متغير الائتمان المصرفي تجاه الاستثمار والذي يتوافق مع فرضية البحث ومع النظرية الاقتصادية. لذا فان النموذج الخطي العام المقدر هو :- $y=10000000+0.441x$

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

- 1- ارتفاع الائتمان المصرفي في سنة 2021 والذي بلغ 80615681 مليون دينار وذلك نتيجة لتحسن الوضع الاقتصادي وارتفاع الإيرادات العامة بسبب ارتفاع أسعار النفط، من جهة، والاستقرار النسبي في الوضع الأمني وانخفاض المخاطر النظامية المتمثلة بالمخاطر الأمنية .
- 2- يوجد ارتباط طردي قوي بين الائتمان المصرفي والاستثمار في العراق.
- 3- يوجد تأثير معنوي للائتمان المصرفي على الاستثمار في العراق والذي يتوافق مع النظرية الاقتصادية..

التوصيات

- 1- تشجيع المصارف والجهات الرسمية من خلال إنشاء دوائر أو مؤسسات تعنى بدراسة فرص الاستثمار أو تدعيم وتطوير القائم منها ، والتنسيق بين جهودها بحيث تهتم بدراسة فرص الاستثمار في المشروعات المختلفة ودراسة جدواها بما يشجع المصارف على تقديم التسهيلات الائتمانية لها .
- 2- إعادة التفكير بالقيود المفروضة على دخول المصارف لسوق الاستثمار المباشر بما لا يمس معايير الأمن أو السلامة المصرفية عبر تشجيعها أو إجبارها على تعزيز رؤوس أموالها وتشجيعها للانتقال من دور المقرض إلى دور الشريك في المشاريع الاستثمارية الجديدة.
- 3- إن النهوض بدور السياسة الائتمانية في الاستثمار يتطلب الخروج من النطاق التقليدي المتمثل بالتركيز على تمويل رأس المال العامل ، بل يتطلب الأمر إيجاد الوسائل الكفيلة لتطوير توجهات المصارف نحو تقديم التمويل طويل الأجل الذي يلبي طموحات رجال الأعمال الراغبين في إقامة مشروعات كبيرة تفوق مواردهم المالية .

المصادر

- 1- الدوري، زكريا و السامرائي، الذبحاوي، د.حسن كريم و الموسوي، نورة عواد عبد العزيز، إدارة السيولة المصرفية وعلاقتها بالائتمان المصرفي " دراسة مقترنة بين المصارف التجارية العراقية والأردنية الخاصة "، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 4، 2006، 74.
- 2- عبد العزيز، سعيد سامي، محمد محمود العجلوني ، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازور العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2010، ص 194
- 3- البنا، محمد علي محمد احمد، القرض المصرفي "دراسة تاريخية مقارنة بين الشريعة السالمية والقانون الوضعي، ط1، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، بيروت، 2009، ص452
- 4- عبد الحميد، عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وادارتها، دار الجامعة مصر، ط1، 2007، ص 143
- 5- محمد ، منال جابر مرسي ؛ المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، مج31، ع3 ؛ الناشر: جامعة حلوان - كلية التجارة وإدارة الاعمال ؛ تاريخ: 2017 . ص 138
- 6- حمزة محمود الزبيدي ، التحليل المالي لأغراض تقييم الاداء والتنبؤ بالفشل ، الاردن ، عمان ، 2011 ، ص 100

- 7- حاكم محسن الربيعي ، حوكمة البنوك وأثرها في الاداء والمخاطرة ، دار اليازوري للطباعة والنشر ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2018 ، ص 43 .
- 8- الموسوي، احمد عارف كريم : اثر السياسة الائتمانية على محفظة القروض في البنوك التجارية في الاردن ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 19 ، 2009 ، ص 34
- 9- (د. فليح حسن خلف ، التنمية الاقتصادية ، ط بلا ، 1986 ، دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل ، بغداد ، ص 156.
- 10- الأكرع ، أميرة عبود ، (2005) . تحليل اقتصادي لغرض الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق - معمل اسمنت كربلاء المونجا ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء
- 11- التميمي ، سعدية هلال حسن ، (2013) . تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء .
- 12- الخوري ، على محمد ، (2020) ، الاقتصاد العالمي الجديد ما بين الاقتصاد المعرفي ومفاهيمه الحديثة والاقتصاد الرقمي والابتكارات التكنولوجية المتسارعة ، الطبعة الأولى ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية ، القاهرة ، مصر
- 13- عبد الغفار ، هناء ، (2002) . الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية ، الطبعة الأولى ، بيت الحكمة ، بغدادي .
- 14- العبودي ، أحمد رحيم موسى ، (2009) ، الاستثمار النفطي في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول مع إشارة للعراق الواقع والأفاق ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد
- 15- كاظم ، سرور عبدالجبار (2012) أثر الضريبة على الاستثمار الخاص ، رسالة ماجستير ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد
- 16- العمدي ، مهند خليفة عابدة (2009) . تقدير دوال الاستثمار للقطاعات الاقتصادية في العراق للمدة (1982-2002) رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد الفلوجة في جامعة الأنبار ، ص 19.
- 17- هابس ، محمد غركان والمحمدي ، عهود ناجي وجروان ، صبحي عبدالغفور ، (2018) . مقومات الاستثمار في مدينة الحبانية ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية ، المجلد (3) ، العدد (4) ، العراق .
- 18- العمدي ، مهند خليفة عبيد ، (2009) تقدير دوال الاستثمار للقطاعات الاقتصادية في العراق للمدة (1982-2002) ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الفلوجة في جامعة الأنبار ، ص 2.
- 19- العبودي ، أحمد رحيم موسى ، (2009) ، الاستثمار النفطي في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول مع إشارة للعراق الواقع والأفاق ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ص 5.
- 20- السبعوي ، رياض أحمد خلف ، (2013) ، قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على تطور حجم الاستثمار في العراق لمدة (1990-2010) ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة تكريت ، ص 8.
- 21- رمضان ، زياد ، (2007) . مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي ، دار وائل للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، ص 25.
- 22- صندوق النقد الدولي ، (1990) . منشورات صندوق النقد الدولي الجوانب التحليلية والسياسات الخاصة بالبرمجة المالية ، ص 12.
- 23- المنشوداي ، وداد علي زغير ، (2016) ، واقع الاستثمار الزراعي في العراق في ضوء تطور هيكل الطلب المحلي على المحاصيل الزراعية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ص 9 .
- 24- الخوري ، على محمد ، (2020) ، الاقتصاد العالمي الجديد ما بين الاقتصاد المعرفي ومفاهيمه الحديثة والاقتصاد الرقمي والابتكارات التكنولوجية المتسارعة ، الطبعة الأولى ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية ، القاهرة ، مصر ، ص 295.
- 25- قبلان ، فريد احمد ، (2008) . الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ، دار النهضة العربية ، مصر ، ص 13.

- 26- المنشداوي ، وداد علي زغير ، (2016) ، واقع الاستثمار الزراعي في العراق في ضوء تطور هيكل الطلب المحلي على المحاصيل الزراعية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ص 10 .
- 27- زردق ، أحمد عبد الرحيم وبسيوني ، محمد مسعد ، (2011) مبادئ في دراسات الجدوى الاقتصادية (www.pdfactory.com) ، ص 40 .
- 28- عيدان ، أيد كاظم ، (2010) ، البيئة الاستثمارية الزراعية ودورها في جذب الاستثمار في العراق ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ص 30 .
- 29- السبعوي ، رياض أحمد خلف ، (2013) ، قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على تطور حجم الاستثمار في العراق لمدة (2010-1990) ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة تكريت ، ص 14 .
- 30- المطوري ، أحمد جاسم محمد وسالم ، أحمد جبيرة (2014) ، تحديات الاستثمار في التنمية في العراق ، بحث مسئل من أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، جامعة البصرة ، ص 147 .
- 31- هايس ، محمد غركان والمحمدي ، عهود ناجي وجروان ، صبحي عبدالغفور ، (2018) . مقومات الاستثمار في مدينة الحبانية ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية ، المجلد (3) ، العدد (4) ، العراق ، ص 299 .